تقييم ستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمار في العراق

أ.م.د. احمد خليل الحسيني
م.م. حيدر جواض كاظم
تقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمار في العراق

أ. م. د. أحمد خليل الحسيني
م. د. حيدر جواد كاظم

المقدمة:

بعد مرور أربعين وعشرين عاماً (1980-2002) من الحروب والحصار الاقتصادي تخلل العراق من دولة تتمتع بالعديد من مقومات القوة الاقتصادية - من موارد طبيعية هائلة وإمكانات بشرية مؤهلة - إلى وضع صعب يرثى له على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبيئة كافة إذ دمرت البيئة الأساسية وتدور النشاط الاقتصادي ووصلت الأوضاع الاجتماعية إلى درجة شديدة من التدني في ظل ارتفاع البطالة والفقر وبلغها معدلات خطيرة.

وسط هذه الأوضاع فإن الحرب الأخيرة على العراق قد رشحت من وضعه المتأزم اقتصادياً واجتماعياً وقلمتها من السبيل إلى الأسوأ بسبب ما حدثه آليات الحرب من تدمير لما تبقى من المرافق العامة وتوقف النشاطات الحياتية برمتها.

لقد دخل العراق في مرحلة جديدة في آذار (مارس) 2003، مع أزمة اقتصادية واجتماعية تفوق من حيث شموليتها وحدها أزمات التي عرفتها البلدان النامية الأخرى استدعى الأخذ بالإصلاحات الاقتصادية.

وبالرغم من وجود الاحتلال وعدم الاستقلالية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يمكن أن تقول بأن السياسة التي ينتهجها العراق في الوقت الحاضر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان "الإصلاح الاقتصادي وإعادة الأعمار" تستند في قسم كبير منها إلى نصائح ومتشور مؤسسات التمويل الدولية بخصوص الإصلاحات الاقتصادية.

إما سياسة إعادة الأعمار فقد جاءت مستندة إلى "رؤية تقيم الحاجات الأساسية" التي كانت قد وضعتها الأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي.
وبحسب ما سمي "إعادة الأعمال والإصلاح الاجتماعي" أطلق فيهما واضحت من انتهاء العمليات العسكرية إلا أن هذه السياسة لا تزال عبارة عن مجموعة من إجراءات التدابير العملية التي لا يمكن لها في ظل عدم وجود نمو وتكامل و흡اً بشكل قانوني (خطة أو برنامج) وضع في قياس سياسات الإصلاح الاجتماعي الأخوار بها حالياً في العراق سوى متابعة هذه التوجهات العامة بما تم حتى الآن أخذت من إجراءات وتدابير عملية وستحاول في هذا البحث التركيز على سياسات التنمية الاقتصادية وتقييم سياسات إعادة الأعمال البيئية وكذلك سياسات التدابير الاجتماعي.

أهمية البحث:
- يُظهر موضوع الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن أهمية خاصة لما حصل فيه من تغيير في النظام السياسي والاقتصادي المبني على الركزيات والتعاون للتحرك السريع من هنا جاءت أهمية الدراسة للبحث في موضوع الإصلاح الاجتماعي وهو ضروري من حيث الاتجاه الاقتصادي الداخلية والخارجية وغير ذلك على الوضع الاجتماعي وال느냐ية الاجتماعية فضلاً عن تحديد الدور الذي سيحمله الاقتصاد العراقي في إطار بنية الاقتصاد الدولي خلال مدى الزمن المطلوب.

 Shakib school of thought: - عيان العراق ومنذ فترة زمنية طويلة من خلال قسمة وعلى مختلف الأساطير (الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، الخ) وكان للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات العراقية دور في تنحية البنية الاقتصادية في تأثير تبنيها باستخدام ممارسة أصلية تضاعف في جميع المشاكل الاقتصادية. إن معالجة هذه المشاكل تتم على اتخاذ سياسات اقتصادية إصلاحية في البنية الاقتصادية وقد واجهت الحركة في مرحلة ما بعد الحرب هذه المشاكل وأثبتت سياسات إعادة إعادة وإصلاحية تجنب إلى تنمية الاقتصاد العراقي ومن هنا فإن دراسة تلك السياسات الإصلاحية ضرورة يجب معرفة تأثيرها في النشاط الاقتصادي العراقي وحل المشاكل الاقتصادية.

فرضية الدراسة: - اقترحت الدراسة من فرضية مفادها (إن سياسة الإصلاح الاقتصادي ليس دور إيجابي في تنطيط الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية.

-1 سياسات التنمية الاقتصادية:
- وتشمل قطاعات النقل والبناء والصناعة وإعادة تأهيل البنية التحتية في القطاعات الأساسية (الكهرباء، الماء والنقل والاتصالات والسكن) وان جميع هذه القطاعات تعبيراً عن تكييف كبيرة في البنية التحتية والفنية والتنظيمية وغير قادرة على سد الحداد الابن من احتياجات الشعب العراقي.

1-1 قطاع النفط
- يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً شديداً على وقود تصدير النفط كمصدر تمويل سواء للتربية الاجتماعية والاجتماعية وبالتالي فإن أي محاولة إفراط للاستفادة الاقتصادي واتعايش النمو لا بد من أن ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي. أولاً يبلغ الانتاج الحالي من النفط (2.58) مليار برميل في شباط (فيبرار) (2002) مقارنة بانتاج قدره (1.35) مليار برميل في يوليو (1990) ويشكل العراق ثاني أكبر نزاع في العالم مقداره (111) قدره (1.35) مليار برميل في يوليو (1990) ويشكل العراق ثاني أكبر نزاع في العالم مقداره (111)
مليار برميل وهو ما يكفي (١٢٣) سنة على مستوى الإنتاج الحالي و (٨٨) سنة على مستوى إنتاج
(١٩٩٠).

وهناك تقلبات أخرى بوجود (١٠٠) مليار برميل آخر لم تكشف بعد في منطقة الصحراء
الغربية اضطرت ذلك قلق العراق لديه كمية كبيرة من الغاز الطبيعي تبلغ (١١٥) تريليون قدم
مكعب، إلا أن شكاوي التوزيع قد دمرت بشكل كامل. (١)

ویرى البعض (٢)، لا استطاع العراق التنقيب عن النفط لأنه لم يستغل النقل والبترول في المحافظة
إذ توقفت أعمال التنقيب بعد العام (١٩٨٠) بسبب الحرب مع إيران ثم الكوبيتين دمتا دفاعا
عشرة أعوام ولم يستطع العراق استثناه التنقيب بعد هاتين الحربين بسبب أضراره الدولي. لم يفرض
الامر إلى هذا الحد (عذم تنقيب) بل ادى إلى تراجع الإنتاج بسبب الأضرار التي حققتها صناعة
النفط العراقية في حرب الخليج الأولى والثانية، ومنعت العقوبات الاقتصادية وتقدير النفط حتى عام
(١٩٩٠) عندما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (٦٧٧) الذي سمح بتصرف معدات النفط الخام
العراق لتمويل المساعدات الإنسانية وتعويضات الحرب وهو ما يعرف ب- (برنامج النفط مقابل
المال).

وقد رفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (١٤٨٣) الصادر
في عام (٢٠٠٣) وأستثنات الصادرات النفطية عبر وإلى دول قيود أو وانهاء برنامج النفط مقابل
المال. وقد تم إغلاق في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣ وما يزال العقوبات رفعت حيث وضع قطاع النفط في صدارة
الساحة في العالمي الثاني (نوفمبر) (٢٠٠٣) وما إن العقوبات رفعت فتحة وضغط قطاع النفط في صدارة
المحدد للحكومة العراقية (المختصرة) فقد ادى قصور الاستماع فضلاً عن عدد من قوافل النفط إلى تقلص إيرادات قطاع النفط إلى ترك الكبر ولحالة
بقيت بها. وقد عبرت الحكومة السابقة في مؤتمر عدة عام (١٩٩٥) عن هدفها وضع برنامج لتطوير
قطاع النفط بعد رفع العقوبات بغية وصول إلى طاقة إنتاجية تبلغ (١) مليار برميل يومياً، على
مدى خمس سنوات ونحو (١٠) مليار دولار. وكثيرياً ملايين برميل خلال
فترة ما بين خمس إلى ست سنوات وذلك تصميم قطاع النفط الفائدة على نفس مستوى المالكة
السعودية (٢).

وقد أعلنت الولايات المتحدة الهدف نفسه بزيادة طاقة العراق النفطية إلى مستوى يفوق
 مستوى المملكة العربية السعودية خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات اما العوامل التي ستخدم
المسار للتطور المستقبلي للقطاع النفطي العراقي هي (١):
أ – المطالبات التقنية والمالية لتطوير القطاع النفطي.
 ب – رد فعل البلدان الأعضاء في (أوبك) ازاء عودة النفط العراقي إلى سوق النفط العالمي.

(١) أبحاث المحافظ العراقية، العراق: تغريدة، انعقاد، تطوير، مجالي المحافظ العراقية، العدد الحادي
(٢) د. مسعود صامع، انفتاح، (١٥) الإعداد النفطية في الحزب الديموقراطي، العراق: منتقلة، نشرات، ٢٠٠٣، ص ١-٥.
(٣) مهدى عبد اللطيف عبد الامام ثم، تطوير الانتاج، UA, مجلة إدارة الجودة، 표٢٠٠٣، ص ٣١-٣٨.
(٤) د. محمد عبد الله، UA, مجلة إدارة العامة، 표٢٠٠٣، ص ٣٠-٣٠.
(٥) د. مهدي عبد الله، UA, مجلة إدارة العامة، 표١٩٩٠، ص ١-٥.
جـ: المدى الذي يمكن ان تذهب الحكومة العراقية الى في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن خصخصة قطاع النفط.

وستطلب العراق حقاً مساعدات تقنية ومالية واسعة النطاق لإعادة تأهيل قطاعه النفطي -الانتاج (35 مليون براميل / اليوم) التي اعتقد ان نتجئها في اولاث السبعينات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين - من أجل حقوله النفطية الـ (174) المكتشفة والقوية لم يتم استغلال الا حقول باحتمال مذل في قطاع النفط وحتى الحقول النفطية المستغلة ستتحول إلى ميال كبيرة من الاستثمارات والاقتصاد العراقي قبل ان تستغل استثمرات الانتاج الكبير وقد ينتج العراق عن ما بين (18-37) شهراً للعودة إلى مستوى الانتاج السابق لعام (1980) وستبلغ كلفة الاصلاح وتطوير المراقب المستخدمة سابقًا نحو (5) مليارات دولار أمريكي لتنفتيط نفقات التشغيل السنوية.

ومع الاستمرار في اصلاح وتikit من الصفايي النفطية سياحه الانتاج النفطي في الارتفاع إلى مستوى الذي كان عليه قبل فترات الحصار عام (1990) ومن ثم ستتأخذ إيرادات تصدير النفط العراقي في الارتفاع وبدون ذلك خطوة أولى نحو رفع الانتاج النفطي للعراق إلى (8) مليون براميل يومياً بحلول عام (2010) اذا ما قامت الشركات الأمريكية ببعض استثماراتها الضخمة في مجالات تطوير الحقول النفطية العراقية بتكاليف تزيد عن (40) مليار دولار، ولكن هذا الأمر يمكن ان يثير ردود فعل ع:@

من اعضاء اخر من اوكر ولاتير فائدة حقيقية للعراق من وراء ترك عضوية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أو زيادة صادرات النفطية بطريقة غير منسقة وغير مخطط فان زيادة غير المشتركة في الانتاج النفطي من جانب العراق يمكن ان يثير ردود فعل من متون اخر للنفط وهو ما بلحق الاعمار المتاح كما وهي سملحة المستهدفين في الاجل طويل.

النفط هو ثورة غير قابلة للتجديد، وأيا للتغريغ، في الوقت الحاضر من شأن ان يضر بمصلحة الاجيال القادمة وفي غياب أسواق مستقبلية تؤدي وظائفها جيدة من الصعب أن نشطبه قبل ان تتسبب قيمة مؤكدة لنفس النفط في الوقت الحاضر. كما ان أي خطط لخصخصة قطاع النفط في الظروف الراهنة بالنظر لحال الالغاز غير المكتسبة من شأنه ان يضر بمصلحة الاجيال العراقية القادمة.

وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت الأصوات داخل الحكومة الأمريكية، وخارجها تدعو إلى خصخصة قطاع النفط في العراق أو اللغة المركزية فيه ولم تكن هذه الدعوات إلى خصخصة قطاع النفط مستنيرة إلى حدائق تاريخية أو تحلي اقتصادي مائع بل كانت هذه الدعوات من جانب محافظين جدد مدعون باعتبارات أيدولوجية التي تذهب إلى واجبة إعادة هيلکسية نظام النفط في العراق وخصخصته، فإن شركات النفط الوطنية قد اقتربت في ادارة الإنتاج وإنتاج العراق المنخفض هو من اعراض مركزية شركات النفط الوطنية وفضلًا على هذا فإن اجتهاب المحافظين الجدد للسياسة قد

(5) منظمة العمل الدولية العراقية، نجاة من حقبة الانقسام، وعملية إعادة تنظيم الاقتصاد في العراق، وثيقة رقم ١٠٠، ٢٠١١
(6) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مستقبل الاقتصاد العراقي، وعملية إعادة تنظيم الاقتصاد في العراق، أبو ظبي، ٢٠١٠، ٣٦، ٥٠، ١٤/٢/٢٠١٤
تعكس على سياسة البناغون التي تؤدي أولئك العراقيين الذين عبروا عن دعمهم إعلاميًا لخضوع الوظائف في قطاع النفط في العراق.

لكن الدعم الذي خضعه قطاع النفط في العراق وخصوصاً بذلك الكثير من الدعوات بشأن المشروعات المشروعة للمملكة للدولة لاستهلاك واقتصادية وسياسية، وبالتحديد بسبب أحوال العراق والتحفيز خلال السنوات السبع والعشرين الأخيرة وقبل أن تطأ على هذا الاعتقاد لا بد من التعليق على الجح粱:

الحجة الأولى: وهي أن الخصخصة تستدعي الاستملاج الإنجيلي على التدفق إلى الاقتصاد العراقي وهذا الزعم خاطئ حيث أن تدفقات هذا tipo ليست مقبولة بشكل الملكية سواء كانت عامة أم خاصة وقد جرى العراق في تاريخه البولي الضيق كلا الملكية الأم كان رأس المال الإنجيلي كما كانت تغلب شركة بترول العراق (IPC) يعود عام (1942) إلى عام (1972) (7) وكما مثله.

شركة النفط الوطنية المملكة للدولة (INOIC).

الحجة الثانية: وهي الزعم بأن إنتاج العراق من النفط اندى من المستوى الأقصى الذي كان يعرف بيان للنظر إلى احتياجات العراق الحالية من النفط وبعبارة أخرى لم توفر هذه الحجة هو أن إنتاج العراق كان دون المستوى الأقصى ليس فقط في حقية شركات النفط الوطنية، وإنما في حقية شركة بترول العراق (7).

في حقية نسبة القطر الخاص، أي شركة بترول العراق - كان يتم الإبقاء على إنتاج النفط اندى ما كان يمكن أن يكون، ويعود السبب في ذلك إلى أن شركة بترول العراق على نحو جعل ملكية المؤسسة تبثون سياسة مشتركة للإنتاج من شركات الأمم الأخرى حجر شركة بترول العراق من الروتين في تكيف الانتاج مع أحوال الطلب المتغير.

أما فيما يتعلق بداء تقليد النفط الوطني، شركة النفط الوطنية العراقية - فلم يكن الانتاج يرقى إلى القيمة المعبرة لتصادر العراق النفطية، ولكن هذا لم يكن يرتبط بحقيقة أن انتشارات النفط لم تكن بايدي القطاع الخاص - انجيلي كما كان عملياً - فقد كان الأفكار في انتاج مزيج من النفط جزءًا لا يتجزأ من تعمير القطاع في البلد ككل بسبب الحرب السابقة والعقوبات الاقتصادية على مدى ثلاثة عقود.

الحجة الثالثة: وهي أن الخصخصة تعزز على تدفق رأس المال والثقافة (المؤسسات) التي هي بأس الحاجة البيضاء في صناعة كانت أجرت على أن تكون على مناطق الانتقادات القتالية المهمة لعادة حكوسة، وفي حين أن الصناعة النفطية في العراق كانت مربحة من هذه المدخلات الحيوية فاستنف تدفقها لا ينتج إلى أن يكون مشروطًا بإجراءات الخصخصة، إن من الحقائق المؤكدة أن لدى العراق

تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمال في العراق

احتياجات نفطية كبيرة، وإن تكاليف الانتاج فيه هي من أدنى التكاليف في العالم. ونظراً لهذه المزايا ينبغي أن يكون العراق قادرًا على استمرار هذه المدخلات دون أن يجرؤ على الصعوبة النفطية. ويجدر بالتأكيد هنا أن كثير من شركات النفط الدولية وقعت في التسعيات وفيروز العقود - عقوداً لتنمية المصادر النفطية في العراق دون وضع ملكية البلد لمصادرها النفطية موضع التساؤل.

وبالإضافة، تعتبر الاعتبارات الأخرى تقييم الحدود ضد الخصخصة واعدة هذه الحجج هي الرابطة الوثيقة بين القطاع النفطي والطيران السياسي للبلد منذ بداية النظام السياسي في عام 1921، ولقد كان للتطورات في القطاع النفطي على الصعيدين الوطني والدولي، أثر عميق في شعب العراق ومؤسسات رسمية في القطاع النفطي إلى كل أنواع التأثيرات المزدوجة للأستقرار التي يجب أن يكون العراق في غنى عنها.

وسيكون أحد أخطر العواقب للفعل الخصخصة التي تفرضها الأجنبية هي الحد من حرية عمل الحكومة الجديدة، فإن حكومة تنفيذ ديمقراطياً، تزيد في توسيع بعض المشاكل الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إليها ظروف الحرب والانهيار الاقتصادي والاحتلال. وستحمر هذه الحكومة من قدرتها على الوصول إلى قسم ضخم من الخارج الوظيف من خلال خصخصة القطاع النفطي في الالتزامات المالية. 

وباعتبار أن حريات النظام السياسي في العمل ستكون قد تلت الصورة حسب نقطة.

وأخذاً في الاعتبار القوى القوية المتواجدة على انتاج النفط في المستقبليات، والجحود المحدودة لتأمين ما يكفي من السوائل لإعادة بناء الاقتصاد والتنمية، فإن العراق يقول خيارات صعبة فيما إذا كان يعرف سوف يفرض بضمان احتياطاته النفطية، أو أنه سوف يلجأ إلى إصدار سننات دولارانية.

بضمان إرادة النقطة المستقبلية، أو أن يلجأ مباشرة إلى فتح الباب أمام شركات النفط الأجنبية.

وقد كان أساس العقود التي أبرمتها العراق مع شركات النفط الدولية مؤخراً هو اتفاقيات المشاركة في الإنتاج (PSA) وهي الصيغة التي يتكفل المستثمرون الاجنبيون بتسليطها بمنح ما يكفي من رأس المال لتطوير حقول النفط والوصول إلى مستوى معين من الإنتاج. ويكون من حق المستثمرون الاجنبيون استعادة ما تلقوا من (نفط) حتى بلغت نسبة معينة من الانتاج المستهدف (ما يطلق عليه النفط مقبلي) في إطار اقتراحات (Profil Oil) التكلفة - (Cost Oil) وفقاً ما تبقى من إنتاج رسمية (حصة الربح) الحكومة العراقية والمستثمر بسية محدد المفاضلة وحقطب مدة الاستثمار المطلوبة.

2-1- القطاع الزراعي

بعد تعطيل الزراعة احد القطاعات الحديدة بالاهتمام في أي خطة مستقبلية فمن شأن نسبية هذا القطاع المساهمة في توفير قدر كبير من النقد الأجنبي تستغرق حالياً الولات الغذائية. ويمكن للعراق تحقيق ما يلزم من نقص في إمداداته من النقد الأجنبي سوف بالتحديث للموارد الغذائية. فبتوفر ما كان سوف يتم إفقائه على استيراداً وتمكن أهمية هذا القطاع في قدرته على المساهمة في تكوين
إجمال الدخل والإنجاح القومي بما يعادل (40/0) % من الناتج المحلي إذا ما توفرت له مستلزماته

(1)

ولقد أدى قطاع الزراعة دورة تاريخية مهمة في تسيير عجلة الاقتصاد العراقي بتوفر الغذاء وفرض العمل وتوليد الدخل لأكبر قطاعات السكان حجماً، ومع ذلك فقد أظهر هذا القطاع خلال حقبة (الرواج الاقتصادي) في السبعينات والمئات كهما قلقة عند المعوقات التي فرضتها الام اندماج على العراق من القرن الماضي، ونتيجة لذلك فقد تدهورت انتاجه هذا القطاع إذ انخفض الإنتاج الزراعي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بمعادل 1/11 % سنوياً وانخفض الناتج للفرد من الزراعة بواقع (30/0) % في السنة كما انخفض نسبه ملحوظة للحيوان (الفم الحمير والرزي) وتن즐ند الدولة أكثر من (70/0) % من احتياجاتها الغذائية.

وكان السبب الرئيسي لهذا التدهور النقص في المدخلات الزراعية الضرورية ونقص في الخدمات المساعدة، فأصبحت الللبيئة التحتية محلية وчная بشكبة الري وقد زادت الأزمة الأخيرة بعد أذار (مارس) 2003 من خطة هذا الوضع من خلال تهذم أو فقدان مطاعن الانتاج الزراعي التي تملكها الدولة أم القطاع الخاص.

وتأسسا على ذلك ينبغي ان تركز اهداف التنمية المستدامة على زيادة الانتاج المحاصل الاستراتيجية مثل الفم والتمور والذرة والرز حتى يمكن تحقيق درجة أكبر من الامن الغذائي للبلاد وخفض الاستهلاك على الموارد الغذائية المستدامة.

وكم يلي الانتاج الحيوي، أحد القطاعات المهمة المترية عن قطاع الزراعة وهو يسهها في توليد الناتج المحلي الإجمالي للثروة (٣٠/٠) % كما يسهل في تحقيق قدر من الامن الغذائي يوجه عام وتمت اخذ القيود الأساسية على نحو هذا القطاع الفرعي وتمتبه في القدرة على انتاج العلف الحيوي وذلك ينبغي التركيز في خطط التنمية المستدامة على سياسات تنمية الشروة الحيوانية، وحسب ما وردت دراسة حديثة حول مستقبل قطاع الزراعة في العراق يجب إبداء أولويات في الادى بنظام الدورات الزراعية المحدثة على أحرام الزعيم الراحل في المناطق المنتجه للعفري؛ مناطق وسط وشمال العراق أما في محافظات وسط وجنوب العراق فهي بليدة الأولوية القصوى للدورات الزراعية القائمة على زراعة الرز، ويتطلب تدعيم مثل هذه السياسات الزراعية تأهيل البنية الأساسية للري والنزل لإبقاف ارتفاع مستوى المياه الجوفية وزيادة درجة ملوحة الرذورة، وصياغة قوانين الري وينبغي كذلك وضع خطة لتطوير موارد المياه في صدر أولويات ابه خطط التنمية المستدامة متصلة واحدة بنظر الاعتبار ان هذه الموارد المائية تأتي من خارج حدود العراق ولا تنظمها اتفاقيات دولية.

١١. البنك الدولي، الأم المحددة، التقديرات المشتركة لإعادة التدريب والإعمار في العراق، النسيم المحدود، أكتوبر، ٢٠٠٣.
١٢. ص. ٢١
١٣. تدريب الزراعة بنسبة (٢٠/٠) % من الناتج المحلي الإجمالي و (١٠/٠) % من الوظائف في العراق ونحو (٧) ملايين نسمة من سكان½
١٤. البنك الدولي، الأمم المتحدة، التقديرات المشتركة لإعادة التدريب والإعمار في العراق، المحدود السابق، ص. ٢١.
3-1 قطاع الصناعة التحويلية:


جدول (1)

المؤشرات الأساسية للصناعة التحويلية في العراق (1980-1994)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الانتاجية (حجم لكل عمل مقوما بالدولار بالأسعار الجارية)</td>
<td>٥٠٠٠</td>
<td>٥٠٠٠</td>
<td>٥٠٠٠</td>
<td>٥٠٠٠</td>
<td>٥٠٠٠</td>
<td>٥٠٠٠</td>
<td>٥٠٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>التوظيف: ألاف الموظفين</td>
<td>١٨٠</td>
<td>١٨٠</td>
<td>١٨٠</td>
<td>١٨٠</td>
<td>١٨٠</td>
<td>١٨٠</td>
<td>١٨٠</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة المدخلات الوسيطة في تكوين الناتج النهائي (%)</td>
<td>٦٠</td>
<td>٦٠</td>
<td>٦٠</td>
<td>٦٠</td>
<td>٦٠</td>
<td>٦٠</td>
<td>٦٠</td>
</tr>
<tr>
<td>القيمة المضافة ملايين الدولارات - الأسعار الجارية</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الاسكو، إعادة أعمار العراق - الرؤية العربية لتحديد الفترة الانتقالية، نيويورك ٢٠٠٣، ص ٣٧

نلاحظ أن هناك اختلافاً جذريًا في مستوى القيمة المضافة المتولد في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، وكذا في حجم العمالة المستخدمة في قطاع الصناعة في أوائل عقود التسعينات من القرن الميلادي، وذلك بسبب تطبيق عقوبات الأمم المتحدة على العراق هذا بينما حافظت الصناعات الكيماوية والمنتجات النووية وما هي الطباخة على مستوى القيمة المضافة (بالأسعار الجارية) نفسها، بينما عانت الفروع الأخرى من النشاط الصناعي ندراؤاً جداً في أوائل التسعينات للقرن المنصرم نتيجة العقوبات المفروضة على العراق وكما مضوحة في جدول (2).
جدول (2)

يوضح ترتبة القيمة المضافة في الفروع الصناعية الرائدة* (1980، 1985، 1990)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأهمية النسبية في القيمة المضافة (الأجمالية) في الصناعات التحويلية</th>
<th>فروع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات النسيجية %</td>
<td>الصناعات الكيميائية %</td>
</tr>
</tbody>
</table>

النقطة: الاسموك، إعادة أعمار العراق - الرؤية العربية لتحديد الفترة الانفتالية، نيويورك، ص 48.

ولقد كان الحلول الأولي والثاني أثاراً مدمراً على المشروعات والشركات الصناعية في العراق فقد عانت بعض المصانع من التدنير الكامل لها أو نقص من معداتها وتسهيلاتها الإنتاجية، بالرغم من إعادة تأهيل بعضها وصيانتها، كما ظل بعض المصانع التي لم تدر م مستقبلة فتيرة طويلة دون اجراء الصيانة اللازمة. ولذا نحتاج إلى استراتيجية صناعية مستقبلية أن تكون موجهة نحو الداخل في المرحلة الأولى لاعادة البناء، بما في ذلك أن يتم استخدام أكبر عدد من المواد المحلية من داخل البلاد، وللاستدامة على قدر اقل من الاستيراد للمواد الأولية، والوسطية من الخارج، ويبقى وضع الخط الفاصل ينتمي بالوضع بين القطاعين العام والخاص مع تأكيد التعاون والتكامل بينهما، وليس التنافس بينهما في إطار الاقتصاد المختلط.

ويعبأر كما يبين أن تعمد القطاعات الصناعية على المدخلات النفطية والزراعية التي يمكن حلفاتها الأدنى في السلم الانتاجي لخلق علاقات ترابية أمامية وعلاقات ترابية خليفة حتى تسهّل في دعم القطاعات الغذائية والنسيجية والصناعات الاستهلاكية الأخرى، ويمكن القول الآن: ناضج هذا حاجة لاعادة تأهيل قوة العمل الصناعية حيث يتم رفع جيل جديد بأكمله خلال سنوات الحب دوماً خبرة تقنية بسبب طول مدة خدمتهم العسكرية وحرمانهم من التدريب اللازم في موقع العمل.

1. الحاجة إلى توبع هيكل الانتاج الصناعي مع ضمان مستوى مرتفع من علاقات التكامل بين مختلف فروع المبنى الصناعي.

2. تطوير عدد محدود من الصناعات (الموجهة للتصدير) التي تكون مدخلاها الأساسية من دعم المال البشري والأنشطة كثيفة المعرفة بالاعتماد على رأس المال البشري الوطني العراقي.

المؤرخ:

* القيمة المضافة المولدة في القطاع الصناعي الأكبر في الدولار بالأسعار الحالية للصناعات الصناعية الكبرى التي توظف أكثر من عشرة أشخاص والتي تقع تقليداتها الفردية (200 دينار، 100 روبية) في ديار شرقية تستفيض منها آلات توليد الكهرباء.
١٩٩١

EFGGEK

٥٥

UNDP
توليد الطاقة الكهربائية المقدمة في عام 1990 حوالي (900 ميكا واط) والقدرة التي بقيت سليمة في
نيسان (أبريل 1991) حوالي 770 ميكا واط أو (8.7) % من القدرة المنشودة. وينبغي الإشارة إلى أن
الأضرار التي نجحت لم تكن قاصرة على توليد القوة الكهربائية أما نجحت أضرار وضعف الطاقة
بعض المحطات الفرعية لضغط العالي (UHV) والفقاط (HV) وكذلك بعض خطوط النقل وخاصة
في جنوب العراق وشماله وكذلك فقد تضررت على نطاق واسع شبكات التوزيع في المحافظات التي
تأثرت كثيراً في اعماق الحرب المباشرة، مع ذلك كان الطلب على الكهرباء يزداد بمعدل (5) %
سنتياً (1)

ولم تسمح العوائق التي فرضت على العراق باستيراد قطع غيار أساسية من أجل مواجهة
الحدود التي فرضت على الكهرباء في معظم محطات الطاقة المعدة ومن أجل البقاء على الإنتاج من
الكهرباء من كل وحدة عند قياسها المسموح، لجأت الحكومة إلى قطع مبرمج للكهرباء في المناطق
المختلفة لتخفيف الحمل على محطات القليلة الواقعة، وقد أصبحت هذه الحالة سمة من سمات
الحياة اليومية العراقية مما سبب معاناة لا تزال قائمة.

جدول (3) 
ملخص القدرة على توليد الكهرباء المقدمة في العراق في كانون الأول _ سبتمبر 1990 والقدرة
السابقة المثبتة في نيسان – أبريل 1991

<table>
<thead>
<tr>
<th>النوع</th>
<th>القدرة المثبتة في نيسان (ميكا واط)</th>
<th>القدرة المثبتة في 1991 (ميكا واط)</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>كهرومائية</td>
<td>680</td>
<td>4571</td>
<td>2751</td>
</tr>
<tr>
<td>بخارية</td>
<td>240</td>
<td>420</td>
<td>660</td>
</tr>
<tr>
<td>غازية</td>
<td>440</td>
<td>1760</td>
<td>2200</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>770</td>
<td>9801</td>
<td>10571</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: جعفر ضياء جعفر، "مجلة من جهد اعادة الاعمار العراقية أثناء الفترة من 1991 إلى
2002" مجلة المستقبلي العربي، العدد 29 سنة 3 الأعماز والعشرون، مركز الوحدة العربية، ايلول
(سبتمبر) 2003 ص 5 ص 116.

وبعد تصريح الشبكة من قبل الشركة العامة للصناعات الكهربائية التابعة لوزارة الصناعة والمعدن
في العراق، ارتفعت قدرة إنتاج الطاقة إلى 5500ميكا واط ثم عقبت موجة فقدت بعد أزمة أذار
(مارس) 2003 إلى مستواها الحالي الذي يتراوح بين (3000 – 4200) ميكا واط أي نحو نصف
قيمة القدرة المثبتة التي تقدر بما يتراوح بين (7000 – 8000) ميكا واط (1).
وعليه تنص الحسابات المتوسطة الأجل لثلاث سنوات قادمة (2007- 2009) هي إعادة
منظومات الكهرباء إلى مستواها الفاعل وإلى ما كانت عليه قبل عام 1990 وطاقة توليدية تقدر ب

(14) جعفر ضياء جعفر، "مجلة من جهد اعادة الاعمار العراقية أثناء الفترة من 1991
العام 29 العدد 33 مركز الوحدة العربية، ايلول، سبت 2003 ص 115.
(15) البنك الدولي، الأمم المتحدة، التقديرات المشتركة لإعادة بناء والأعمال في العراق، ص 28- ص 29.
(16)
(١٨٥) مكا وات وهذا يتطلب استمرار الاستثمار في اعادة تأهيل واستكمال الأعمال الجارية في هذا القطاع وإضافة (٢٠٠) مكا وات لتحقيق هذا الهدف يجب أن تتخذ الخطوات التالية.

- إعادة انشاء شبكة الكهرباء، وزيادة طاقة التوليد إلى مستوى يؤمن عملية تجهيز الكهرباء بشكل مستمر وحد أدنى من الاتقطاعات.
- تخفيف شبكة التوزيع بالشكل الذي يحقق الهدف أعلاه.
- اعداد جدول زمني قصير ومتوضط الاستماد لتوريد وزيادة كفاءة العاملين والمشرفين التنفيذيين في هذا القطاع لزيادة كفاءته.
- اتباع سياسة سعرية أكثر عقلانية وسياسة استثمارية محدودة وتحسين كفاءة الإعداد بهدف القضاء على الفجوة الحالية بين العرض والطلب على الكهرباء، وفпуст المجال امام القطاع الخاص لتمويل الاستثمارات في هذا القطاع.

٢- الاميار والصرف الصحي:

- كانت خدمات الاميار والصرف الصحي قبل حرب الخليج عام (١٩٩١) تتمثل بشكل جيد واستعمل التكنولوجيا السائدة آنذاك وتغلب البناء الواقفة من مصادر شتو في هذا الامر المتحدة ان الاميار والصرف الصحي كانت تصل بفترة من (٥٥ - ٩٥) % من سكان العراق والتي كانت هناك (28) محطة تكيدية لمعالجة المياه وكذلك (١١٤) وحدة ضخ للمعالجة في المناطق الحضرية وكان نظام الصرف الصحي يغطي (٨٥) % من المدن، إلا أن التغطية في الريف كانت نسبته لا تزيد عن (٤٠) % فقط.

وفي أثناء الحرب الباردة (١٩٩١) تعرض العديد من محطات تكييد الاميار والمياه والمضخات والآلات والمعدات المغلقة بشبكة الاموار النتيلم الكلي أو الجزء وعلى الرغم من قدرة المسؤولين العراقيين الذين اعتبروا تأهيل ما بين (٥٠ - ٦٠ %) من هذه النشاطات بالرغم من النقص الحاد في ققل الغيار ومواد التصريف وصعوبة استيرادها من الخارج فإن الأمر لا يزال يمثل خطرة ومشكلة مزمنة من المشكلات اليومية للمجتمع العراقي.

ويعاني قطاع المياه حالياً في العراق من مشكلات جمة من أهمها تلوث مياه الامن الذي تسبب في العديد من الأمراض ويرجع هذا التلوث إلى تهالك شبكات نابض تصل مياه الامن، وتسبب الملوثات البيئية. فضلاً عن التلوث البيئولوجي داخل النابض المياه نفسها.

ولكن إلا الادارات المؤسسة على هذا القطاع على إعادة الخدمات إلى مستوى قبل اذار (مارس). (٢٠٠٣) وذلك من خلال:

- إعادة تأهيل المؤسسة العامة في هذا المجال وتدريب متخصصها.
- زيادة نسبة تغطية المستفيد من الصرف الصحي في المناطق الحضرية بمعدل (١٥ %)
- وضع خطة شاملة لأدخال الصرف الصحي في المناطق الريفية.

(١٦) وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي (٢٠٠٥) استراتيجيات التنمية الوطنية.
(١٧) البنك الدولي والأمم المتحدة (٢٠٠٥) التقديرات المشتركة لإعادة الإعمار والانجاز في العراق، المصرف السياسي.
(١٨) البنك الدولي والأمم المتحدة، التقديرات المشتركة لإعادة الإعمار والانجاز في العراق، مصرف سوي. ٢٠٠٥ - ٢٠٠٤ ص. ٢٣ - ٢٢.
1. تقليل تيار المياه بنسبة (15%).
2. زيادة نسبة الحقول على المياه بالمناطق الحضرية إلى (15%) في المدينة إلى (20%) في الريف.

إذا على مدى المتوسط فإن الأولويات تركز حول تحسين الشبكات والخدمات في جميع محافظات العراق وذلك بهدف زيادة التوسع بالخدمات وتغطية المناطق الحضرية والريفية وذلك من خلال:

- زيادة نسبة التغطية في خدمات مياه الشرب في المدينة إلى (30%) وإلى (30%) في الريف.
- تطبيق نسبة التسرير بمعدل (20%).
- رفع معدلات التصنيف الصحي بمعدل (15%) في المدينة وإلى (50%) في الريف.
- الاستثمار في رفع كفاءة المؤسسات.

3. النقل والاتصالات:

يتكون قطاع النقل في العراق من (4090) كيلومتر من الطرق البرية و (2415) كيلومتر من السكك الحديدية ومطارات دولية بما في ذلك (7) موانئ بالإضافة واثنين للبرول كما أن هناك (1156) جسر تعد جزءًا مهمًا من الشبكة الطرقية (1)

وعلى الرغم من الدور الفعال الذي يؤديه قطاع النقل في العملية التنمية إلا أنه عاني من الإعمال في السنوات الأخيرة ما أثر سلباً على أداءه لذا فإنه من الضروري ان تمتلك هذه الشبكات دورها لتتمكن المجتمع من العمل وتوصيل البناء والخدمات والعمل على استمرار مشروعات البنية والإمداد الاقتصادي، وقد تعددت أولويات الاحتياجات المالية على أساس العودة في ما قبل أذار (مارس) 2003 علىك التغيير أما بالنسبة للمدى المتوسط فإن التركيز يتم على اتخاذ إطارات سياسية وموثوقية يؤدي إلى تنمية وتوزيع القطاع في المستقبل (2).

اما بالنسبة لقطاع الاتصالات فلدى العراق واحد وآلف شبكات الاتصالات تطورًا في العالم بسبب قلة الاستثمارات وعدم قدرة العراق في الحصول على التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن المنع الذي خلفته أحداث طويلة من الحرب والانحراف الاجتماعي، ويتطلب هذا القطاع إلى حفظ هائل من الاستثمارات إلى جانب عمل كبير في تغيير السياسات حتى يصبح قطاعًا متفقًا إقليميًا ويسطع العراق أن يحقق قفزات ملحوظة في هذا القطاع باستخدام التكنولوجيا الحديثة والأجهزة السريعة للمساعدة في إنشاء بيئة استثمارية للعمل العالم الخاص كما يحتاج القطاع أيضًا إلى إطار من السياسات والعمليات التنظيمية والرقابية.

وقدت أحدث الدراسات تدفق احتياجات قطاع الاتصالات من الاستثمار حيث تأثر من العراق بمبلغ (4) مليار دولار وسبع سنوات للحالة بالثورة التكنولوجية الحالية (3).
في أسلوب الكتابة: تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمار في العراق:

4- الإسكان:

تطورت مشاكل الإسكان في العراق من (نقص) في الثمانينيات إلى (مشكلة) في التسعينيات ثم إلى (أزمة) بعد عام 2000 وحسب مصادر وزارة الإسكان هناك حاجة إنية ملحة لحوالي مليوني وحدة سكنية (22).

وسوف يزداد الضغط على هذا القطاع عند العودة المتوقعة للاجئين إلى جانب ذلك نتج عن الأزمة الأخيرة تهديم ما يقارب (500) وحدة سكنية (23) وكم هو الحال في القطاعات الأخرى سياسات الإسكان تحتم فيها الدولة ن buurt ضيبل للسماح بدور النساء وقد اختلفت الحكومة على عاقتها توفير المسكن للاجئين حاجة كبار المواطنين وأفراد القوات المسلحة وكان مصرف الأسكان الوطني هو المصدر الوحيد لتمويل قروض الإسكان وكانت تحت السيطرة السياسية من الحكومة المركزية.

ويتحي إياه إهتمام كبير في السنوات المقبلة على إعداد بيئة تتكون القطاع الخاص من توفير مساكن في متناول أيدي الناس مع قصر تدخل القطاع العام على تنفيذ السياسات بوجه عام مع التركيز بوجه خاص على تلبية الاحتياجات السكنية للفئات ضعيفة الدخل في البلاد، ولذلك يربطو الحاج أي سياسة إسكانية في المستقبل ارتباطا وثيقا بدرجة قطاع الإسكان لتكون للأعمال والاستثمارات لاعطاء المؤسسات التمويلية دورا كبيرا في تنشئة قطاع البنية والبناء.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الإسكان والتعمير قامت بإنشاء صندوق براس مال أولي بقيمة 200 مليون دولار لتقديم قروض صغيرة بين (5 - 12) ألف دولار لمساعدة أصحاب الدخل المحدود للإسكان لهم وخصوصاً القطاعات صغرية تابعة لهم باسعار رمزية من قبل الحكومة وهكذا طرق أخرى تحت الدراسة تمويل الإسكان تهدف العامل إلى في الحكومة من خلال المصرف العقاري لزيادة ادخاراتهم لبناء المساكن (24).

تقييم برنامج إعادة الأعمال والتطوير لعام 2004:

لقد تم إعداد برنامج إعادة الأعمال لعام 2004 من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي حيث طلبت من الوزارات كافة المشاريع ذات الأولوية لعام 2004 مع تقديم بيانات محددة عنها وقد دسرت هذه المشاريع في الدوائر الفنية لوزارة التخطيط والتعاون الإقليمي وعقدت اجتماعات مشتركة مع الوزارة الفنية وتم اختيار سلسلة من المشاريع في القطاعات المختلفة وحسب الأولوية المشاريع كلياً في وقفة تقييم الحاجات وفقاً لليهود (77) مليار دولار. وتضمن وقفة هذه المشاريع من قبل رابطة لكونها ت تكون في علاقات من وزارة الداخلية والتعاون الإقليمي ووزارة الخارجية والمالية ويوان الرقابة المالية وتمانط عن سلطة الاحترام على وفق مدى ملاءمتها للولايات المترشحة ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف عملية إعادة أعمال العراق.

(22) د. عبد الوهاب سلامة، أسباب التضخم في القطاع الخاص ودعم الاقتصاد المحلي في صوب الأوضاع الراهنة ونموذج التنمية (العراق) مكانته باللغة العربية عند افتقاد الرسائل التنموية عام 1995، محمد، ص.1.
(23) البنك الدولي، والأمم المتحدة، التقديرات المشتركة لدولة البنغال والأعمال في العراق، مصادر ص.1.
بعد سلسلة من النقاشات المعقدة، تم عرض النتائج على الهيئة الاستراتيجية لإعادة الأعمال وقد أقرتها وأوصت بعرض النتائج على مؤتمر المانحين. ولقد استجاب المانحين بدورهم للبرنامج المقترح وتم تخصيص مبلغ مليار دولار للبدء بتشكيل الصندوقين التابعين للأمم المتحدة والبنك الدولي. والجداول رقم (4) يعطي خلصة للمشاريع وكلفتها التي عرضت في اجتماع ابو ظبي للمانحين.

وفي نظرة دقيقة للمشاريع المقدرة من قبل وزارة التخطيط، يلاحظ أن الوزارة لديها سوى قاِلَمٍ (4) من المشاريع دون أن تتوفر لديها فيما يبدو استراتيجيتها واضحة تربط مشاريع محددة بأهداف التنمية الاقتصادية.

فهناك أنواع عديدة من البنية التحتية تعزز وتهدم أسس النشاط الاقتصادي إذ هناك فرق أساسي بين بنية تحتية داعمة للتزايد وبين بنية تحتية داعمة للاستهلاك.

ويُسَمِّى في النهاية، ان وضع برنامج لإعادة تأهيل البنية التحتية الكلية في قطاعات الكهرباء والنقل والاتصالات. ولكن على أساس الأولوية ينبغي ان تكون البنية التحتية الإنتاجية هي التي تَحَصِّر في المقام الأول بأية أموال تُرصد لأغراض إعادة تأهيل البنية التحتية وتُنَهِّج إلى سد الاحتياجات المُباشرة للسكان. ولكن استناداً للوظائف يجب ان تكون لها الأسبقية على الاعيادات الأخرى الفائدة تَقَرِّب بنية تحتية تتعلق بأمور الحياة أو الموت (غرف الطوارئ... الخ) كذلك فإن من المهم استخدام تأهيل البنية التحتية سيكون مرتبطاً بخلق طلب فعال على الصناعة المحلية.

وينجَم خلق الوظائف.

جدول رقم (4):

| توزيع عدد وكلف المشاريع لإعادة الأعمال على الوزارة لعام 2004: |
|------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
|                        | الكلفة (ألف دولار) | العدد المشارك | الوزارة |
|                        |                    |                  |        |
| التربية                | 8،52               | 13               | 11     |
| التعليم العالي والبحث العلمي | 5،97           | 10               | 61     |
| الصحة                 | 4،36               | 10               | 47     |
| العمل والشؤون الاجتماعية | 0،08           | 20               | 71     |
| البلدات والأشغال العامة | 4،98               | 19               | 74     |
| أمانة بغداد           | 3،25               | 15               | 63     |
| الاتصالات             | 7،72               | 15               | 65     |
| الكهرباء              | 3،25               | 5                | 13     |
| الإسكان والتعمير       | 9،92               | 8                | 10     |
| الزراعة               | 4،60               | 21               | 12     |
| الموارد المالية        | 0،56               |                  |        |
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي برامج إعادة أعمار العراق لعام ٢٠٠٤، بغداد.

ويمكن الاستفادة من بعض الدول في هذه المجال حيث كانت قبرص بعد الحرب المدمرة الذي خاضته عام ١٩٧٤ ناجحة تماماً في ربط إعادة التأهيل للبنية التحتية ببنية الصناعات المحلية.(٦٢)

ومن الأمور التي علينا أن نذكرها أن أهمية هذه إستراتيجية إعادة بناء البنية التحتية لتجنب المغادرة في الاسعار تجاوز التوقعات، ان أخطار المؤسسات العابرين للقواميات من دون مراجعة مستقلة يخلق صعوبتين (٦٢).

الأولى: أن هذه المؤسسات باهظة التكاليف وتعريها وقدرة تجاوز التوقعات من المرجح بل من المؤكد ان تفضل منتجات ومهارات مستوردة بلغة المحمولة التي تقدم تلك إعادة بناء قطاع الكهرباء بعد حرب الخليج الثانية كانت محدودة بـ١٠؟الآلاف من الدولارات من قبل أجهزة المؤسسات العامة للقوميات في حين تمكن العراقيون من أن يعندوا بنائها مقابل (٢٠٠) مليون دولار فقط.

وفي واقعة مماثلة أغلب حماس ماليا ولكنها تعبر عن السرقولة والهرب بتضخيم كلف إعادة بناء والعوائد تضمنت تكاليف إعادة بناء جسر دايرو الذي تضرر من جراء الحرب الأخيرة إلا أن أعلنت


(٢٦) عاطف قريسي، عاطف قريسي، "إعادة بناء العراق والاستراتيجية الاقتصادية في ظل ظروف الأزمة", مصر، ص. ٣٢.
سلطة الاحتلال عن تسليم مقالة جسر دbai لشركة أمريكية تبلغ (500) مليون دولار بعد أن
توصلت شركة هندية عراقية إلى تقدير كلفة أولية لإصلاحه بنحو (300) ألف دولار فقط
الثانية: إنه يطبخ عمليتها ستخلق الفضائ للبنية التحتية عند بناء القدرة الصناعية أهلية، وله
الأمر الأكبر حسنا هو الجموع بين إعادة تأهيل البنية التحتية وخدمات القطاعات الإنتاجية وربما مداها
بالاحتياجات الفورية للأعمال ان هذا الأمر يبدع النشاط فعلما كما كان في حالة لبنان حيث بنت
بنية تحتية اضخم واروع في الوقت الذي لم يكن هناك اهتمام كافى بمدي قدرة الاقتصاد على تحمل
نفقات صيانتها ودفع خدع الذين لا ينتج من جراء دفع تكلفتها إذا ينبغي أن ترتبط إعادة تأهيل
البنية التحتية وإعادة بنائها بنشاطات إنتاجية تعتمد في النهاية من أن تسدد نفقات صيانتها وعمليتها
واسيتها دينها.

سياسات النهوض الاجتماعي:
أن عملية إعادة الأمور الاجتماعية في العراق عملية معقدة ومتفحكة بالآفات والأعمال ومع ذلك تشكل
عملية إعادة الأمور الاجتماعية فيما أساسي وأهم من جهد إعادة الأمور في إطار بناء العراق
الجديد، لقد تركت السنوات الطويلة للحرب والانحرافات نفسها في الأوضاع الاجتماعية في
العراق الأمر الذي ينتهي بهدف إعادة ضمان إعادة تأهيل البنية التحتية والقضاء على العديد
من الأمور الاجتماعية التي احتلت المجتمع العراقي خلال الخمس عشر سنة الأخيرة.
▌ فلا بد من وضع مجموعة من السياسات الاجتماعية بهدف معالجة المشاكل الاجتماعية الأكثر
الحاجة في البلاد ومن ابرز هذه المشاكل (89):
▌ البطالة العسكرية بين الشباب وأفراد الجيش المحتل (وهي تبلغ (50) من
▌ العدد الكلي من السكان المشردين والمرحلين بسبب الحرب وسياسات التهيج الاجباري التي تم
▌ اعتمادها سابقا.
▌ مستويات المعيشة المنخفضة التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع العراقي بسبب اضطرابات
▌ سبب العيش والأجور المنخفضة والتضخم الجامع.
▌ الضغط الاجتماعي والاقتصادي المزدوج على الطبقة الوسطى التي كانت تشكل العمود الفقري
▌ للدولة العراقية الحديثة.
▌ الأزمة الحادة التي تعاني منها أطفال العراق وتماما ذإ أن نسبة (11) فقط من الأطفال
▌ المؤهلين يرتدون المدارس الابتدائية في العراق فضلا عن انتشار ظاهرة عملة الأطفال.
▌ العدد الكبير من السكان المغتفي نتيجة الحرب.

(27) للمزيد من التفاصيل الرائدة: عبد الوهاب حميد رشيد
(28) نقطة المراجعات الرئيسي (عبر الواقع
(29) الامام عبد المقدسة
(30)ص 40، مركز دراسات الوحدة العربية للطبيعة الأدنى والاجتماعي، تزداد ازديادًا
يتم تشغيل الرمادي في القطاع الخاص والحرفية ويعتبر من أبرز القطاعات التي تسهم في التنمية الاقتصادية، ويعتبر من أهم القطاعات التي تعزز من الاقتصاد الوطني.

1. برامج خلق فرص العمل:

تهدف هذه البرامج إلى خلق فرص عمل دافعة وتحقيق نتائج إيجابية من خلال تشغيل العاطلين عن العمل أثناء المنافسة على وظائف في القطاع الخاص.

2. برامج التدريب:

تهدف هذه البرامج إلى تدريب العاطلين عن العمل في درجات مختلفة من التدريب لتعزيز مهاراتهم وتنمية مهاراتهم على مستوى مختلف من التدريب.

3. برامج الإ connaît:

تهدف هذه البرامج إلى تقديم الدعم المالي والتقديم المادي للمواطنين في القطاع الخاص وتعزيز الإنتاج المحلي.

(29) وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي (2005) استراتيجيات التنمية الوطنية 2005-2023 ص9 صا.23
الاستنتاجات:

1. اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عائدات النفط الأمر الذي يجعل منه في حالة عدم بقاء في توازن المال المالي على المستوى القريب مما يوجب الاعتماد على الذات في تشتيت المشاريع، وكذا بشكل مباشر سواء كان ذلك على مستوى الوزارات أو القطاع الخاص.

2. اعتداء الاقتصاد العراقي بشكل مفرط على عائدات النفط مما يوجد حالة من عدم البنى على مستوى توازن المال المالي مستقبلا.

3. كانت دعوات الخبراء التي تولاهما (سلطة الاحترام) غير واقعية ولا تناسب مع الأحوال السائدة في العراق على السواء، فكانت الخطوة في وجود 192 شركة مملوكة للدولة وتحوي ما يصل إلى (500) ألف موظف، وباستثناء الصناعات المتصلة بالفط لم تكن أي منها قابلة للاستثمار، فبعضها كان غير قابل للتصفيق أساساً، أما الأسواق الصناعية كانت مستوردة أو أنها تعرضت لوجبة السلب والتهرب، كما أن الخبرة السريعة للشركات المملوكة للدولة سوف تطول قوارئ العاطفين عن العمل وتمنع الرأسمالية دون أن تساهم بشكل حقيقي في رفع الإيرادات الوطنية.

4. على الرغم من مضى أكثر من ثلاث إعوام على إطلاق عملية الأصلح الاقتصادي في العراق إلا أنه لم تكن هناك خطوة أو برنامج شامل ومتكامل لأعادة بناء الاقتصاد، وأما عبارة عن مجموعة من الأجراءات والتدابير العامة التي تجاها في دراسة تحري الحوادث والتصالح والمشروط الثاني الذي يكشف صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.

5. برزوا الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية القادرة على نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية وتشكيل الأيدي العاملة المحلية.

التشريحيات:

- 1. عند صياغة السياسة الاقتصادية ينبغي أن تستخدم (سياسة أعادة الأعمار) كمحفز للطاقة الانتاجية للمجتمع وتعد هذه فرصة تاريخية للعراق من تقليل اعتماده المفرط على موارده الطبيعية مما لا ينبغي استدعاء الشركات الأجنبية إلا فيما وجد فيه نقص في الخبرة.

- 2. نظر لعدم وجود هيكيل إنتاج متعدد وقابل الاستثمار والمرتفع للنوعية المرتفعة للنفط ينبغي الإبقاء على نظام ثابت لأسعار العرض من أجل تثبتة العلامات المستقبلية دون حدوث تضخم وارتفاع في أسعار الفائدة مما من شأنه أن يعيق الاستثمار والانتاج.
تقييم ستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمال في العراق

- 3 من خمسة شركات الدولة حتى تطور أحوال السوق وبناء المؤسسات والعمل
على مساحة واعدة هيكلية الشركات المملوكة

- 4 الاستعана بصندوق النقد والبنك الدولي بصورة استشارية فقط في المجالات التالية: مستشار
- تحقيق استقرار العمل الوطنية
- ادارة الديون الخارجي
- اصلاح النظام الضريبي

- 5 معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تخطيط المشاريع ذات الأثر الواضح والمبشر ذات القيمة المهمة خلق الوظائف
- إعادة ترتيب الأشخاص التي تم استبعادهم بعد إحداث 2003/4 وتوظيفهم في المؤسسات والمشاريع المملوكة للدولة أو القطاع الخاص مستقبلاً
- تقديم تسهيلات اقتصادية وإصلاح الجمعيات السكنية.

المراجع

1. اتحاد المصارف العربية، العراق، تغيير. انفتاح. تطوير. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد
الخاص، عمان، تيار، 2004.
2. أحمد مفيد السامراني، يعد أن ساهم في اختراع التكنولوجيا العراقية بتحقيق إلى 14 مليار
دولار وسبع سنوات للحالة بثورة التكنولوجيا الحالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد
3. البنك الدولي، الأمم المتحدة، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، الامم
المتحدة، أكتوبر 2003.
4. جعفر ضياء جعفر، تمايز من جهود إعادة الأعمال العراقية إثناء الفترة من 1991 إلى
2002، مجلة المستقبل العربي، العدد 195، السنة السادسة والعشرون، مركز الوعي
العربي، ايلول، سبتمبر 2003.
5. وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي، استراتيجية التنمية الوطنية 2005 - 2007، تشرين
6. محمود عبد الفضيل، اعادة الأعمال وتطوير الاقتصاد العراقي، المنظمة بيغ المدى، في
كتاب إعادة أعمال العراق، الرؤية العربية للمستقبلات الفترة الانتقالية، الامم المتحدة,
نيويورك، 2003.
7. محمود عبد الفضيل، تحليل المرحلة الانتقالية العراقية، محو وثائق ظهورا ووصايا ورشة
العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للاست=WILLIAM (الأسوأ)
(العراق والعراق، بغداد، عين العادة القضاء إعادة الأعمال الاقتصادي والاجتماعي، مركز
دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
8. منظمة العفو الدولية، العراق نباية عن من حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في
9. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مستقبل الاقتصاد العراقي وعملية إعادة الاعمار في العراق، أبو ظبي، بحوث ودراسات، آب، 2003.

10. سمير صارم، ان النفط ( ... ) الابعاد التنافية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، 2003.

11. عاطف قبرصي، وعلي قادري، إعادة بناء العراق، استراتيجيات التنمية في ظل ظروف الازمات، مجلة المستقبل العربي، العدد (245)، مركز دراسات الوحدة العربية.

12. عباس النصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.


14. عبد الوهاب سلمان، أسباب التصنيف في القطاع الخاص ودعم الاقتصاد التقليدي في ضوء الوضع الراهن وتوجيه التنمية (3)، (العراق مكتفاً بالغذاء المحلي عند انطلاق المشروع التنموي عام 1950).